

حقائق التأويل

[230] وذلك من أجل الامور المجعولة له والمنوطة به، فكيف يمكن السائل حمل القول في الآية على ما طنه مع ما ذكرناه ! فالمراد إذن بقوله تعالى: (ليس لك من الامر شيء)، أي: لست بمالك شيئا من عقابهم، أو ثوابهم، أو استئصالهم، أو استصلاحهم، أو تدبير مصالحهم في أوقاتها، أو تقديم آجالهم أو تأخيرها، أو المعرفة بما تصلح عليه أحوالهم في الدين، أو تفسد من تبقية مع كفر، لانتظار إيمان، أو احترام مع ايمان لعاقبة ضلال، وما يجري مجرى ذلك، وكان صلى الله عليه وآله إذا رأى من الكفار التشدد في تكذيبه، والمبالغة في إطفاء نوره، سأل الله تعالى أن يأذن له في الدعاء عليهم بالاستئصال وتعجيل العذاب، على عادة الانبياء قبله، فقال الله تعالى ذلك، تسكيناً له، وتثبيتاً لقلبه، وبين له: أنه سبحانه العالم بمصائر الامور، وعواقب التدبير، وأنه إنما لم يأذن له في الدعاء عليهم، لعلمه أن من يؤمن منهم ويتوب، ويراجع ويثوب، يكون [1] رائداً في عداوته، وعضداً من أعضاده، أو يكون من ظهره من يقوى به الدين، ويزيد في المسلمين، لانه سبحانه يعلم من مغارس الاشجار مطلع الثمار، ومن أوائل التلاقح والتزاوج عواقب التولد والنتائج، فيجري سبحانه التدبير على اوضاع المصالح وقواعدها، ودلائل العواقب وشواهداها، وعلى ذلك قرر سبحانه موارد الرسل، ومعاهد الدول، وجعل سراء قوم مقفوة بضراء، وضراء قوم مكشوفة بسراء، على

(1) وفي (خ): (ويكون) بزيادة واو وعليها

يتعين اسقاط (ان) في قوله: (لعلمه (ان) من يؤمن...)